أثر تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الاقتصاد الليبي)

الدكتور : مصطفى رجب البلعزي
كلية الاقتصاد والتجارة - زليتن
جامعة المرقب

ملخـــص

تساهم الصادرات في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها من أهم محفزات الأنشطة الإنتاجية وبالوقت ذاته أحد مصادر القطع الأجنبي, فكلما زادت قيمة الصادرات كلما زادت قيمة الفائض من العملات الأجنبية والتي يمكن بها استيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لتمويل خطط التنمية الاقتصادية, و من هذا المنطلق تعمل كل دولة على تنشيط قطاع التجارة الخارجية وخصوصاً قطاع التصدير وذلك بهدف تحسين ميزانها التجاري والذي بدوره يؤدي إلى تحسين معدل النمو الاقتصادي, سيما وأن قطاع التصدير يتعامل مع كافة قطاعات النشاط الاقتصادي في الداخل ويتعامل مع متغيرات الأسواق العالمية.

يتناول هذا البحث العلاقة بين حجم الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي في ليبيا ، ويتطرق إلى بعض الآليات التي من شأنها تطوير الصادرات، مروراً ببعض التجارب الدولية في مجال تنمية الصادرات، ومن ثم يحاول البحث إلى تحليل لبنية الصادرات الليبية خلال الفترة(1985-2009) من خلال إجراء دراسة قياسية لفحص طبيعة العلاقة بين حجم الصادرات الليبية والناتج المحلي الإجمالي، ودراسة العلاقة السببية بين هذين المتغيرين خلال الفترة(1985-2009) وذلك من خلال نموذج قياسي باستخدام البرنامج الإحصائي(Eviews.3).

مقدمـــــــــة

مثل قضية التصدير محوراً أساسياً في رسم السياسات الاقتصادية للدول، لكونها مصدر هام لتدفقات النقد الأجنبي، حيث تعد حصيلة الصادرات المصدر الرئيس للموارد المالية المتدفقة إلى ليبيا ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تعمل على تغطية ما تحتاجه من واردات من سلع ومواد أولية وخدمات ضرورية ، ويعمل قطاع التصدير على دفع وتيرة التصنيع والنمو ، ويرتبط بتحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، الأمر الذي يسرع من عملية التنمية الاقتصادية, وهو على هذا النحو يحتل أهمية كبيرة في مجال بناء

وتطوير وإصلاح الهيكل الاقتصادي للدولة، كون الصادرات من عوامل القوة المحركة للنمو الاقتصادي.

ولقد هدفت الخطط التنموية المتعاقبة في ليبيا إلى تطوير قطاع التجارة الخارجية وبصفة خاصة قطاع التصدير، حيث عملت هذه الخطط على إتباع سياسة تنويع الصادرات بدلاً من الاعتماد على سياسة تصدير المنتج الواحد وهي صادرات النفط الخام، وذلك من خلال الاستفادة من إيرادات الصادرات النفطية في شراء مستلزمات الإنتاج والسلع الاستثمارية والتي تؤدي بدورها إلى زيادة وتنويع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الليبي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ضعف تنوع الصادرات السلعية في ليبيا، واعتماد قطاع التصدير بشكل أساسي على سلعة وحيدة ناضبة وهي النفط، ويعني ذلك بشكل واضح تذبذب الإيرادات من الصادرات بحسب تقلب أسعار هذه المنتجات في السوق العالمية، وبالتالي عدم الاستقرار في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة، الأمر الذي حتّم على ليبيا إتباع سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تنمية وتطوير بنية صادراتها من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة، ومن هنا يمكننا أن نطرح التساؤلين التاليين:

1- ما هو أثر التنوع في هيكلية الصادرات على معدل النمو الاقتصادي؟

2- ما هي العلاقة التي تربط بين تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا؟ وأيهما يسبب الأخر؟

هدف البحث:

يتمثل هدف البحث في مجموعة من النقاط التالية:

1- إلقاء الضوء على العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وكذلك معرفة آليات تطوير الصادرات، والتعرف على بعض التجارب الدولية في مجال تنمية الصادرات.

2- رصد تطور بنية قطاع الصادرات الليبية خلال الفترة(1985- 2009).

3- معرفة مدى تأثر النمو الاقتصادي في ليبيا بقطاع الصادرات خلال الفترة المدروسة، فضلاً عن تحديد العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

يستمد موضوع الصادرات أهمية كبيرة باعتباره أداة هامة لمعالجة الخلل الذي قد يطرأ على الميزان التجاري لأي دولة، كذلك فإن الصادرات تعد عنصراً أولياً لتوفير العملات الأجنبية

الضرورية واللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية خصوصاً في ليبيا والتي تعاني من اعتمادها على تصدير مادة النفط الناضبة, مما يشكل عليها عبئاً اقتصادياً ضخماً ألا وهو عدم تمكنها من تحقيق معدلات نمو مستدامة ومستقرة.

فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها أن قطاع الصادرات الليبية يرتكز على تصدير سلعة واحدة هي النفط الخام، وبالتالي فإن أي تحسن قد يطرأ على معدلات النمو الاقتصادي قد يعود إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وليس للتحسن في بنية الصادرات الليبية، وبالتالي يمكن صياغة فرضية البحث بأن هناك علاقة تبادلية بين معدل نمو حجم الصادرات الليبية الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال فترة الدراسة الممتدة مابين(1985- 2009).

منهجية البحث:

يستند البحث على المنهج الاستقرائي العملي التجريبي من خلال دراسة بعض التجارب الدولية في مجال تنمية الصادرات، كما استخدم الباحث البرنامج القياسي المناسب لتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة المستخدمة في النموذج الإحصائي.

الدراسات السابقة:

1- دراسة لعبد الله محمد شامية بعنوان(الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد)، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، بنغازي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2005، وقد تناولت هذه الدراسة بالتحليل تركيبة الصادرات الليبية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، ودور هذه الصادرات في رفع معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا.

2- دراسة لعابد بن عابد العبدلي بعنوان (تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية)، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد27، 2005، وهدفت هذه الدراسة إلى تقدير أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فروق جوهرية بين مجموعات الدول الإسلامية(البترولية، والأقل دخلاً، ومتوسطة الدخل) ففي مجموعة الدول البترولية ظهر متغير الصادرات أكثر أهمية من متغير الاستثمار في التأثير على النمو الاقتصادي، بينما في مجموعة الدول الأقل دخلاً ومتوسطة الدخل ظهر متغير الاستثمار أكثر أهمية من متغير الصادرات.

3- دراسة لشريف رفعت رزق الشافعي بعنوان(إطار مقترح لسياسات حوافز التصدير في مصر في ضوء المتغيرات العالمية، دراسة ميدانية لقطاع الصناعة)، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، 2005، تناولت هذه الاقتصادية، كما تناولت هيكل وتطور الصادرات المصرية خلال الفترة(1992- 2004)، وركزت على الإطار المقترح لحوافز التصدير في ظل المتغيرات العالمية، وانتهت إلى استعراض أهم نتائج الدراسة الميدانية عن معوقات وحوافز الصادرات المصرية(الصناعات الغذائية).

4- دراسة ليوسفي رشيد بعنوان(سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي، حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2006، واستعرضت هذه الدراسة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري والتدهور في معدلات التبادل التجاري وإلى الإصلاحات الهيكلية الخاصة بإعادة التوازن للميزان التجاري، كما تعرضت لإصلاح هياكل الإنتاج والاستثمار وذلك لتعزيز تواجد المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية.

محتوى البحث:

أولاً: مدخل تاريخي للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

ثانياً: آليات تنمية الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

ثالثاً: بعض التجارب الدولية في مجال تنمية الصادرات.

رابعاً: تطور بنية الصادرات الليبية خلال الفترة(1985- 2009).

خامساً: اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيري الدراسة.

سادساً: قياس أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1985-2009).

سابعاً: دراسة العلاقة السببية بين متغيري الدراسة:

ثامناً: نتائج البحث.

تاسعاً: المقترحات.

أولاً: مدخل تاريخي للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي:

يقوم التبادل أساساً على مبدأ التخصص الدولي، حيث تتخصص كل دولة من الدول في إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع وتتبادلها مع غيرها من الدول، فكما يتخصص الأفراد كل منهم في حرفة معينة كذلك البلدان تتخصص في سلعة أو سلع معينة، فلا تستطيع أي دولة أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع، وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي

تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو أنها تستطيع ولكن بتكلفة مرتفعة.[1]

وتعتبر نظرية النمو الاقتصادي التقليدية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية ودعمها الكلاسيك الجدد أولى النظريات التي تفترض وجود علاقة قوية بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث تشير إلى أن الزيادة أو التوسع في الصادرات تعزز تأصيل مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ورفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في قطاع الصادرات، وبالتالي إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التجارية ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاع صادرات تتمتع بكفاءة إنتاجية

عالية، وعليه فإن دور التجارة(الصادرات) بمثابة آلة النمو التي تحرك وتدفع عجلة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية، وتبرر النظرية الكلاسيكية فرضية العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي وفق المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية.[2]

أما بالنسبة للصادرات في الفكر التجاري، فلقد دعا التجاريون(الميركانتيليون) إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية، ولم تقتصر مطالبتهم بتدخل الدولة في التجارة وإنما طالبوا بضرورة تدخلها المتكامل في الحياة الاقتصادية لضمان نجاح التجارة وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات من الخارج، واعتبر التجاريون أن تحقيق فائض مستمر في الصادرات يعد المصدر الرئيس لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج.[3]

---

(1) عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2000، ص21.

(2) عابد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد27، 2005، ص8.

(3) محمد مسلم المجالي، الصادرات الوطنية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1999،ص10.

أما بالنسبة للفكر الاقتصادي الحديث فقد توصل(كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية[1]) إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، وأثبتت تجارب الدول النامية والناشئة التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتوضيح أسباب هذه العلاقة.[2]

ويرى الباحث أن تنمية وتنويع هيكل الصادرات وبالأخص عند الدول التي تعاني من هيمنة قطاع وحيد على حجم الصادرات المحلية لديها كما هو الحال بالنسبة لليبيا، يعد ذلك من بين أهم الأولويات التي يجب على راسمي السياسات الاقتصادية والتصديرية وضعها ضمن الخطط والبرامج الإنمائية المستقبلية، بهدف تحسين شروط التبادل التجاري، وإحلال المنتجات المحلية محل المستوردة وصولاً لتحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع والخدمات.

ثانياً: آليات تنمية الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:

تحتاج قضية تنمية وتنويع الصادرات إلى حزمة متكاملة من السياسات والآليات في مختلف مجالات الإنتاج والاستثمار والتسويق، في ظل توفير مجموعة من الحوافز للمصدرين والعمل على تذليل العقبات والمعوقات التي تواجههم، ويجب أن تتسم هذه السياسات والآليات بالمرونة لتلاءم التغيرات في أسواق التصدير.[3]

ومن بين السياسات والآليات التي من شأنها تشجيع وتنمية الصادرات نشير إلى ما يلي:

1- تخفيض قيمة العملة:

---

(1) من بين هذه الدراسات:1- دراسة Bela Balassa (1981) بعنوان أثر نمو الصادرات على كفاءة رأس المال وإمكانية التغلب على الأزمات الاقتصادية الخارجية، 2- دراسة William G.Tyler (1981) بعنوان أثر نمو الصادرات على آثار الحجم والوفورات الخارجية.

(2) نجوى على خشبة القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العددان 415-416، 1989، ص122.

(3) بلقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بوعلي، الجزائر، 2009، ص98.

يجسد سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، ويعتبر سعر الصرف الحقيقي مقياساً للقدرة على المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية، فإذا ارتفع سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يعني ارتفاع عدد وحدات السلعة الأجنبية اللازمة لاستبدالها بوحدة واحدة من السلعة المحلية، وهذا يعني انخفاض في قدرة السلع المحلية على المنافسة، وبالتالي يتضح أن العلاقة بين قدرة السلع المحلية على المنافسة ومستوى سعر الصرف الحقيقي هي علاقة عكسية.[1]

لذلك تحاول الدول النامية بشكل خاص تخفيض قيمة عملاتها المحلية في حدود معينة يستوعبها الاقتصاد المحلي بهدف تشجيع وترويج صادراتها, وما حرب العملات بين أهم دول مجموعة العشرين (G20) إلا أفضل دليل على ذلك, حيث تتهم الصين واليابان من قبل الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا بالحفاظ على مستوى متدني لقيمة عملتها(الإيوان)، في الوقت الذي تتهم فيه الصين الولايات المتحدة بالتسبب بتخفيض قيمة الدولار من خلال طبع المليارات منها في إطار سياستها المتمثلة بالتمويل بالعجز.

وعلى العموم يتوقف نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة في إحداث آثار من شأنها زيادة حصيلة الصادرات ورفع معدلات النمو الاقتصادي على جملة من الشروط منها ما يلي:

أ- مرونة الطلب الخارجي على الصادرات:

يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما ذل ذلك على أن الطلب الأجنبي على الصادرات المحلية ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لتخفيض أسعار الصادرات المقيّمة بالعملة الأجنبية الناتجة عن تخفيض قيمة العملة الوطنية.[2]

ب- مرونة العرض الداخلي للصادرات:

إن زيادة الصادرات إثر تخفيض قيمة العملة لا يتحقق إلا إذا كانت الهياكل الإنتاجية والتسويقية المحلية متكيفة مع الأسواق الخارجية[3]، بمعنى آخر إتّسام العرض المحلي لسلع

---

[1] علي توفيق الصادق، القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في ظل الأسواق العالمية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الخامس، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 1999، ص21.

[2] عبد المجيد قدري، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2001، ص134.

[3] وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2001، ص89.

التصدير بقدر كاف من المرونة، بحيث يستطيع الجهاز الإنتاجي أن يستجيب للارتفاع في الطلب الخارجي على المنتجات المحلية نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنية.

ج- استقرار الأسعار في السوق المحلية:

يجب أن يكون هناك استقراراً في السوق المحلية لأسعار السلع التي يتم تصديرها، وعدم ارتفاعها بعد تخفض قيمة العملة المحلية، حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.

1- تمويل الصادرات:

أمام الأهمية المتزايدة للدور الذي تلعبه الصادرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، لجأت العديد من الدول إلى إتباع سياسة تحفيز وتشجيع الصادرات، من خلال إيجاد نظام خاص لتمويل الصادرات وتوفير القروض اللازمة لتمويل الصادرات بما يتلاءم مع طبيعة هذه الصادرات وأهميتها واحتياجات كل من المصدّر الوطني والمستورد الأجنبي.

فالمصدّر بطبيعة الحال يحتاج إلى الحصول على قيمة بضاعته ومنتجاته المصدرة فوراً وبمجرد إتمام عملية الشحن إلى المستورد الأجنبي، وذلك حتى لا تتجمد أمواله في صفقات تصديرية آجلة من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو يحتاج إلى تغطية نفقاته الإنتاجية أثناء فترات إعداد وتجهيز البضاعة محل عقد التصدير، وبالنسبة للمستورد فهو يحتاج إلى فترة زمنية بعد استلامه للبضاعة قصد تصريفها حتى يتمكن من تجميع الأموال لسداد قيمتها.

وأمام حاجة المصدّر إلى السداد الفوري ورغبة المستورد في السداد المؤجل، تم إيجاد مختلف أنواع التسهيلات الائتمانية لتمويل الصادرات، والتي تنقسم إلى شكلين رئيسيين هما:[1]

أ- ائتمانات الصادرات قبل الشحن:

وتأخذ صورة التمويل قصير الأجل، ويقصد به قيام المصدّر بتدبير الأموال اللازمة له لكي يستمر بإنتاجه سواء أكان إنتاجاً زراعياً أو صناعياً، وعادةً ما تقدم التسهيلات الائتمانية كنسبة مئوية من قيمة عقود البيع أو صفقات التصدير المتعاقد عليها.

ب- تمويل الصادرات بعد الشحن:

---

[1] شعبان رأفت محمد، نظم تمويل وضمان ائتمان الصادرات(مع دراسة التجربة المصرية)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص12.

وتأخذ صورتان هما: التمويل قصير الأجل والتمويل متوسط وطويل الأجل، ويمنح هذا التمويل لتغطية الفجوة التمويلية التي قد يعاني منها المشروع التصديري في الفترة ما بين قيامه بشحن البضاعة ولحين استلامه لقيمة صادراته من المستورد الأجنبي وفقاً لشروط العلاقة التعاقدية، ويختلف هذا النوع من التمويل في طبيعته في فترة ما بعد الشحن وذلك تبعاً للمنتجات والسلع المصدرة(صادرات استهلاكية نهائية، صادرات استهلاكية معمرة، صادرات رأسمالية).

1- الحوافز الضريبية والجمركية للمصدرين:

إن سياسة تقديم حوافز ضريبية وجمركية للمصدرين تعتبر من السياسات الناجحة التي تتبعها الدول لدعم الصادرات، حيث تساهم هذه الحوافز في تقليل تكلفة المنتجات المصدرة وزيادة تنافسيتها في الأسواق الخارجية.

2- توفير مجموعة من خدمات التصدير المتكاملة:

إن تقديم جملة من الخدمات التصديرية من شأنها العمل على تحقيق هدف تنمية الصادرات، ومن بين هذه الخدمات ما يلي:[1]

- توفير الدراسات عن الأسواق الخارجية للتعرف على احتياجاتها.
- إقامة مراكز لتصميم وتطوير المنتجات التصديرية.
- تقديم الخدمات التسويقية من معارض ومراكز خدمة البيع وبعثات ترويجية والإعلان عن المنتجات الوطنية في الخارج.
- تدريب الكوادر التسويقية على جميع المراحل والأنشطة التسويقية، وهذا يتطلب إنشاء جهاز للتدريب التسويقي.

3- محاولة القضاء على العقبات والعراقيل التي تواجه المصدرين، مع العمل على تبسيط إجراءات استيراد السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج اللازمة للصناعات التصديرية، وتبسيط إجراءات التصدير.

ثالثاً: بعض التجارب الدولية في مجال تنمية الصادرات:

[1] محمود حامد عبد الرازق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص53.

هناك العديد من التجارب للدول النامية في مجال تنمية صادراتها والتي حققت خلال فترة زمنية قصيرة نجاحاً ملحوظاً في رفع مستوى أدائها الاقتصادي ومعدلات التصدير، ومن بين هذه التجارب:

1- التجربة السنغافورية في تنمية الصادرات:[1]

تميزت سنغافورة بالنمو المستمر لاقتصادها على الرغم من صغر حجمها وذلك بالاعتماد على مجموعة من السياسات والإجراءات والاستراتيجيات المعنية بتنمية صناعاتها وزيادة صادراتها، حيث اعتمدت سنغافورة النظام الكلاسيكي الاقتصادي ضمن نظرية(هكشر أولين) والمتضمنة الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة، ونظراً لتوفر العمالة لجأت سنغافورة في بداية مراحل صناعتها للاعتماد على الصناعات كثيفة العمالة كالمنسوجات والتي لا تحتاج إلى رؤوس أموال عالية، نظراً لندرة رأس المال في بداية مشوارها الصناعي وذلك خلال الفترة(1960- 1964)، ولتشجيع تلك الإستراتيجية قامت بإخضاع السلع للرسوم الجمركية ونظام الحصص، وعندما انفصلت عن ماليزيا خلال الفترة(1965- 1979) أثبتت إستراتيجية إحلال الواردات عدم جدواها، فلجأت سنغافورة إلى الإستراتيجية الموجهة نحو التصدير من خلال جذب المستثمرين الأجانب إليها وذلك بتقديم الحوافز لاجتذاب رأس المال الأجنبي من خلال إنشاء المناطق الحرة وخاصةً مناطق تجهيز الصادرات والتي تمتاز بامتيازات عديدة وتسهيلات مختلفة للمستثمرين اتخذت شكل الإعفاءات الضريبية وحوافز التصدير.

وفي الفترة(1979- 1985) لجأت سنغافورة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى كالصناعات الكيماوية وصناعات الكمبيوتر، نظراً لتوفر عامل رأس المال في تلك الفترة مع المحافظة على تنمية القوى البشرية من خلال التعليم والتدريب، أما في الفترة(1986- 1998) اتجهت سنغافورة إلى التنويع الاقتصادي وتعميق قاعدة التكنولوجيا وإقامة شبكات الإنتاج للتصدير من خلال عناقيد التصدير وتشجيع الصناعات التحويلية والخدمات باعتبارها أهم ركائز الاقتصاد، أما الفترة(1998- للآن) فاتجهت سنغافورة نحو انتهاج سياسة تجارية أكثر انفتاحاً من خلال توسيع العلاقات التجارية بتبني العولمة

[1] أريج دياب، تجارب دولية ناجحة في تنمية الصادرات(التجربة السنغافورية)، إدارة التحليل والمعلومات، أبو ظبي، 2009، ص19.

التجارية متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية وتوقيع اتفاقيات ثنائية ومتعددة للتجارة الحرة للنهوض بمستوى صادراتها من السلع والخدمات والاستفادة من أسواق التصدير الجديدة، وتجهيز القوة العاملة ذات المهارات، وتطوير كل من القدرات والصناعات الجديدة، مما بوأ سنغافورة اليوم مكاناً هاماً في هذا المجال نظراً للنمو المستمر لاقتصادها.

2- تجربة كوريا الجنوبية في تنمية الصادرات:

يتضح من خلال تتبع تاريخ التصنيع الكوري أن خطوط التنمية بدأت بالتحول من إستراتيجية إحلال الواردات في الخمسينات من القرن الماضي إلى التصنيع من أجل التصدير في الستينات من نفس القرن، وقد كان هذا التحول تحضيراً للانطلاق الاقتصادي في كوريا الجنوبية والذي أوصلها لأن تكون أحد الاقتصاديات القوية على مستوى العالم.

مرت السياسة الصناعية في كوريا الجنوبية بثلاث مراحل هي:[1] مرحلة الانطلاق وذلك خلال الفترة(1961- 1973)، ومرحلة التركيز على الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية خلال الفترة(1973- 1979)، ومرحلة التحرير الاقتصادي وبدأت منذ عام(1979)، إلا أنها في النهاية استطاعت أن تحقق للمنتجات الكورية نقلة نوعية حقيقية، مما انعكس بشكل واضح على نوعية وكمية الصادرات.

لقد قامت كوريا الجنوبية في المراحل الأولى من التصنيع بصناعة الكثير من الآليات والمعدات، حتى أنها أجرت أحياناً بعض التغييرات على هذه النماذج والتصاميم ليصبح المنتج أكثر ملائمةً للبيئة الكورية، لأنهم يهتمون كثيراً بكيفية التصميم والتنفيذ.[2]

كما اعتمدت إستراتيجية تنمية الصادرات الكورية على مجموعة من المحاور الرئيسية والتي تتمثل فيما يلي:

أ- توفير التمويل اللازم للتصدير.

ب- إنشاء المناطق الصناعية للتصدير.

ج- تقديم الدعم المباشر وغير المباشر للقطاعات التصديرية.

د- إعادة هيكلة الإطار المؤسس للصادرات الصناعية.

هـ- تخفيض سعر الصرف .

---

(1) إسماعيل محمد محروس، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1992، ص74.

(14) Kim Lines and Amsden , Alic H , "Republic of Korea", World Development, vol. 120, No.516, 1984.

و- إصلاح السياسة المالية.

ومن الجدير القول أن تركيبة الصادرات في كوريا الجنوبية قد دعمت بالبنية التحتية الممتازة، بالإضافة إلى ذلك تم استغلال الطاقة الإنتاجية بأعلى كفاءة ممكنة، مما ساعدها في التجاوب السريع مع الزيادة في الطلب الداخلي، وهذا يصعب وجوده لدى الدول النامية.[1]

3- التجربة السورية في مجال التصنيع وتنمية الصادرات:

يعتمد الاقتصاد السوري بشكل أساسي على الزراعة، حيث تشكل الصادرات الزراعية جزءاً مهماً من الصادرات السورية حيث بلغت ما نسبته(19٪) خلال الفترة(1995-2004)[2]، أما الصناعة السورية فإنها تتسم بما يلي:[3]

أ- سيطرة الصناعات الغذائية والنسيجية على هيكل الناتج الصناعي، إذ يتراوح نصيبهما منه ما بين(51 - 61٪)، وقامت صناعات أخرى تعتمد على المواد الخام والوسيطة ونصف المصنعة المستوردة.

ب- ينصب النشاط الصناعي أساساً على إنتاج سلع استهلاكية غير معمرة أو معمرة تقوم على تجميع المكونات المستوردة، وتقتصر إجمالاً على الحلقات الأخيرة من السلسة التكنولوجية. وهذا ما يفسر الضعف الشديد في التشابك داخل النسيج الصناعي السوري، وانخفاض القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني، لأن مستلزمات الإنتاج المستوردة تشكل القسم الأكبر من التكلفة.

ج- انخفاض حجم الصادرات الصناعية، وعلى ذلك ظل هذا القطاع يشكو من عجز مزمن، إذ تغطي صادراته أقل من خمس وارداته.

لقد مرت السياسة الصناعية في سوريا بعدة مراحل[4]، ففي خلال الفترة(1960- 1973) مرت بمرحلة الاحتكار الصناعي والحصر والمنع، وقد نتج عن هذه المرحلة إنتاج سلع قليلة

(15) Herbert Schmitz, " Industrialization strategies in less Development countries, some lesson of historical experience", Journal of Development studies, Vol 121, NO 1,1984,P13.

[2] بشير الحموي، تنويع الصادرات الزراعية السورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2006، ص1.

[3] محمد صافي أبودان، واقع الصناعة السورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2004، ص2.

[4] فؤاد اللحام ومحمد الشاعر وخليل نيازي، الصناعة السورية في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2009، ص6،7.

التنوع ذات جودة منخفضة، وبأسعار احتكارية، وقيمة مضافة منخفضة، ومستوى تكنولوجي منخفض.

أما الفترة الممتدة ما بين(1973- 1990)، فهي مرحلة الانفتاح الصناعي مع ضرورة وجود الحماية الاقتصادية، وقد كانت نتيجة هذه المرحلة هو إنتاج سلع متوسطة في جميع المجالات، وارتفاع في وتيرة الاستثمار الصناعي، وكذلك ضعف في تطور الصناعات التحويلية.

واتسمت الفترة ما بين(1991- 2001) بانفتاح صناعي مرتفع مع انخفاض مستوى الحماية، ولقد كانت نتيجة هذه المرحلة هو التنوع المقبول في السلع، وجودة مقبولة، وصناعات تحويلية متعددة المستوى، أما المرحلة الممتدة ما بين الفترة(2001- 2008) فهي مرحلة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، وقد كانت نتيجة هذه المرحلة مزيد من التنوع السلعي، وتحسن في معدلات الجودة والمكون التكنولوجي، مع حذر شديد من المستثمرين.

وإجمالاً فإن الصناعة السورية تعرضت منذ العام(2005) إلى أزمات متعددة منها: أزمة الانفتاح غير المتوازن، وأزمة ارتفاع أسعار النفط والمشتقات الزراعية، وأزمة رفع الدعم عن حوامل الطاقة، ثم الأزمة المالية العالمية بذيولها الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن الصناعة السورية واجهت خلال السنوات الأخيرة جملة من الأحداث والظروف الصعبة من أهمها ما يلي[1]:

1- ارتفاع أسعار العديد من مدخلات الإنتاج عالمياً، نتيجة ارتفاع أسعار النفط ثم انخفاضها بشكل سريع، ما ألحق ضرراً كبيراً بالصناعة السورية في المرحلتين.
2- انخفاض الطلب الداخلي، نتيجة ضعف القوة الشرائية للمواطن السوري من ناحية، وتراجع تحويلات العاملين في الخارج بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية من ناحية أخرى، كذلك تراجع الصادرات إلى أسواق المنتجات السورية في الخليج العربي وشمال أفريقيا، نتيجة تخفيض عدد المقيمين في هذه الدول، أو تخفيض رواتبهم بسبب تلك الأزمة.
3- محدودية نتائج تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة لقطاع الصناعات التحويلية في معالجة مشاكل هذا القطاع.

---

[1] فؤاد اللحام، الصناعة السورية وتحديات المستقبل، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2010، ص19، 2.

وأخـيراً فـإن الصـادرات الصـناعية السـورية حققـت نمـواً بمعـدل(10٪) سـنوياً خـلال الفـترة(2006- 2010)، لتصـل هـذه الصـادرات إلى(2.38) مليـار دولار، وبحيـث تشـكل الصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة المتوسطة والعالية النسبة الأكبر من هذه الصادرات، كذلك ارتفعت صادرات الصناعات التحويلية من(89.8) مليار ليرة سورية في عام(2005) إلى(235) مليار ليرة سورية في عام(2006)، وإلى(281) مليار ليرة سورية في عام(2007)، و(385) مليـار لـيرة سـورية في عـام(2008)، أي أنهـا تجـاوزت الـرقم المخطـط، وتضـاعفت صادرات القطاع العام مرتين ونصف، وصادرات القطاع الخاص حوالي خمس مرات، أما بخصـوص القيمـة المضـافة العاليـة والمتوسـطة للصـادرات السـورية فـنلاحظ بـأن(61٪) منهـا تنحصر بالمواد الأولية ونصف المصنعة، والنسبة الباقية تمثل الصادرات المصنعة، ومعظمها من الصناعات النسيجية والغذائية ذات القيمة المضافة المنخفضة.

رابعاً: تطور بنية الصادرات الليبية خلال الفترة(1985- 2009):

لقد أولت السياسات الاقتصادية في ليبيا أهمية كبيرة لقطاع التجارة الخارجية، بهدف تحسين شروط التبادل التجاري, وإحلال المنتجات المحلية محل المستوردة وصولاً لتحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع والخدمات.

ويمكن القول أن الاقتصاد الليبي لا زال اقتصاداً ريعياً يعتمد في إيراداته من العملات الصعبة لتمويل عملية التنمية وتجارته الخارجية على مادة أولية قابلة للنضوب، رغم ترشيد وتنظيم إنتاج النفط الخام من(3.3) مليون برميل في اليوم عام(1970) إلى(1.5) مليون برميل في اليوم عام(1998)[1] وإلى(1.3) مليون برميل في اليوم عام(2002)[2]، ثم عاود الارتفاع إلى(1.7) مليون برميل في اليوم عام(2005)، ووصل أعلى إنتاج للنفط في ليبيا خلال فترة الدراسة خلال الأعوام(2006،2007،2008)[3]، إذ وصل إلى(1.8) مليون برميل في اليوم،ثم عاود الانخفاض ووصل إلى(1.7)مليون برميل في اليوم عام(2009)، ويمكن إرجاع ذلك لعدة عوامل أهمها: الطلب العالمي والمحلي عبر تطبيق لائحة المحافظة على الثروة النفطية التي تمنع استنزاف الآبار سعياً لتحقيق مردود أكبر منها في الأمد الطويل, والعمل على تعميق

(1) Baker , Mohamed , m , and Russell , A . 1999 An analysis of Libya's Revenue pre barrel from crude oil up stream activities , 1961 – 1993.

(2) مصرف ليبيا المركزي, النشرة الاقتصادية, إدارة البحوث والإحصاء, المجلد 48 , طرابلس، 2008.

(3) مصرف ليبيا المركزي, النشرة الاقتصادية, إدارة البحوث والإحصاء, المجلد50، طرابلس، 2010.

استعمال الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة وتوجيه النفط كمادة أولية للصناعات الكيماوية[1].

وتحظى الصادرات الليبية بأهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الليبي، وللوقوف على بنية هذه الصادرات خلال الفترة(1985- 2009)، فإن الجدول رقم(1) يوضح ذلك:

جدول رقم(1) بنية الصادرات الليبية والناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو فيهما خلال الفترة (1985- 2009) (بالمليون دينار❖)

السنة	الصادرات النفطية	معدل النمو٪	الصادرات غير النفطية	إجمالي الصادرات	معدل النمو٪	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو٪
1985	2983.8	-	157.0	3140.8	-	7852.5	-
1986	2287.4	23.3 -	148.6	2436.0	22.4 -	6960.7	11.4 -
1987	2174.6	4.9 -	109.6	2284.2	6.2 -	6011.6	13.6 -
1988	1925.0	11 -	116.4	2041.4	10 -	6186.0	2.9
1989	1126.3	41.5 -	147.9	3020.2	47.9	7191.0	16.2
1990	3534.7	23.1	208.5	3743.2	23.9	8246.9	14.7
1991	3009.2	14.8 -	143.8	3153.0	18.7 -	8757.3	6.2
1992	2810.9	6.6 -	224.4	3035.3	3.7 -	9231.9	5.4
1993	2276.9	19.0 -	200.5	2477.4	18.4 -	9137.7	-1.0
1994	2900.4	27.3	216.8	3117.2	25.8	9670.8	5.8
1995	2966.0	2.3	256.1	3222.1	3.4	10672.3	10.4
1996	3433.2	15.7	145.5	3578.7	11.1	12327.3	15.5
1997	3275.2	4.6 -	180.4	3455.6	3.4 -	13800.5	12.0
1998	2198.7	32.8 -	175.4	2374.1	31.3 -	12610.6	-8.6
1999	3488.9	156.0	193.3	3682.2	55.1	14075.2	11.6
2000	5630.3	61.4	529.7	6160.0	67.3	17775.7	26.3
2001	4992.0	11.3 -	1599.0	6591.0	7.0	21894.0	23.2
2002	10121.0	102.7	2389.8	12511.0	89.8	30641.7	40.0
2003	15857.4	56.7	626.0	16483.4	31.7	37724.6	23.1
2004	21479.4	35.4	1140.0	22619.4	37.2	48195.0	27.7
2005	36612.9	70.4	1179.0	37791.9	67.1	66618.6	38.2
2006	50268.6	37.3	1283.8	51552.4	36.4	79029.9	18.6
2007	57760.9	14.9	1421.3	59182.2	14.8	92693.6	17.2
2008	75281.8	30.3	1536.2	76818.0	29.8	116639.6	25.8
2009	44931.9	40.3 -	1398.4	46330.3	39.7 -	86288.9	-26.0

قيمة الدينار الليبي تعادل: 1دولار=1.3دينار.

[1] الهادي بولقمة، سعد القزيري، ليبيا دراسة في الجغرافية، الدار الليبية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، 1995.

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

1- عبد الله محمد شامية، الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، بنغازي، 2005.

2- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، مجلدات متعددة.

3- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، الكتاب الإحصائي، أعداد مختلفة.

تشير البيانات الواردة أعلاه في الجدول رقم(1) إلى مدى هيمنة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(1985- 2009)، حيث تجاوزت نسبة(90٪) من إجمالي الصادرات في كل سنوات البحث ما عدا عامي (2001،2002) عندما بلغت فيهما تلك النسبة(75.7٪، 80.9٪) على التوالي، وهذا يعني تأثر الاقتصاد الوطني وبشكل كبير سلباً أو إيجاباً بالتغيرات التي تحدث في السوق العالمي للنفط، وهذه التغيرات تتأثر بعوامل خارجية لا يمكن السيطرة عليها بالداخل، في حين شكلت الصادرات غير النفطية والتي تتكون أساساً من المشتقات النفطية والمنتجات الكيماوية والبتروكيماوية والمواد الغذائية والآلات والمعدات وبعض السلع الأخرى باقي النسبة والتي تصل في المتوسط حوالي(7٪) من إجمالي الصادرات الليبية خلال فترة الدراسة.

وبالنظر إلى وضع إجمالي الصادرات الليبية خلال الفترة(1985- 2009) يلاحظ أنها حققت زيادة مستمرة، إلا أن معدل هذه الزيادة كان متقلباً نظراً للتقلبات في زيادات كل من الصادرات النفطية وغير النفطية، ففي عام(1989) انخفض معدل نمو إجمالي الصادرات إلى ما نسبته(- 47.8٪)، وهو أقل معدل نمو خلال فترة الدراسة، كان ذلك نتيجة انخفاض الصادرات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط في تلك السنة حيث انخفض معدل نمو الصادرات النفطية في عام(1989) إذ وصل إلى(- 41.5٪)، وفي المقابل وخلال عام(2002) لعبت سياسة تعديل وتوحيد سعر الصرف التي طبقت منذ بداية العام، والارتفاع الطفيف الذي حدث في أسعار النفط الخام دوراً مهماً في زيادة قيمة الصادرات[1]، والتي بلغ معدل نموها السنوي(89.8٪) وهو يمثل أكبر معدل نمو للصادرات خلال فترة الدراسة، وتجدر الإشارة إلى أن معدل نمو الصادرات النفطية في نفس العام بلغ حوالي(102.7٪).

[1] مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، 2002،ص39.

أما بعد عام(2002) وبالتحديد خلال الفترة(2003- 2008) فقد بدأت الصادرات النفطية تستحوذ على النسبة الكبرى من إجمالي الصادرات الليبية، حيث بلغ متوسط مساهمتها إلى إجمالي الصادرات ما نسبته(96.9٪) وكان ذلك نتيجة للارتفاعات المتتالية وغير المسبوقة لأسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما أدى إلى تحسن ملحوظ في إجمالي الصادرات الليبية والتي بلغ معدل نموها المركب خلال الفترة(2003- 2008) ما نسبته(36.5٪)، فيما بلغ معدل النمو المركب للصادرات النفطية وغير النفطية خلال نفس الفترة ما نسبته(36.5٪، 19.7٪) على التوالي، وعلى الرغم من أن معدل نمو الصادرات غير النفطية يعتبر مقبول نسبياً، إلا أن متوسط مساهمتها في إجمالي الصادرات لم يتعد(3.1٪).

خامساً: اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة:

لاختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة الصادرات الليبية(المتغير المستقل الأول EX) والمتغير المستقل الثاني(IV)، والناتج المحلي الإجمالي الليبي(المتغير التابعGDP) خلال الفترة(1985- 2009)، يجب معرفة وتحليل الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، وذلك بإجراء اختبارات جذر الوحدة(Unit Root Test) لمعرفة هل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ساكنة أم لا؟.

إن إدخال السلاسل الزمنية في نموذج الانحدار يفضي إلى نتائج مضللة مثل ارتفاع قيمة معامل التحديد(R^{-2})، حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وهذا ما يوصف بالانحدار الزائف(Spurious Regression)، لذلك لابد من التأكد من سكون هذه السلاسل الزمنية لكل متغير على حدة، ويستخدم لذلك اختبار(ديكي ـ فولر الموسع) Augmented Dickey – fuller (ADF)، ولإجراء اختبار ADF، يتم استخدام الصيغ التالية[1]:

$$\Delta Yt = \lambda Yt\text{-}1 + \Sigma\, \rho j\, \Delta Yt\text{-}j + \epsilon\, t \quad (1)$$

$$\Delta Yt = \alpha + \lambda Yt\text{-}1 + \Sigma\, \rho j\, \Delta Yt\text{-}j + \epsilon\, t \quad (2)$$

$$\Delta Yt = \alpha + \beta\, T + \lambda Yt\text{-}1 + \Sigma\, \rho j\, \Delta Yt\text{-}j + \epsilon\, t \quad (3)$$

[1] عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005، ص659.

حيث أن: Y = السلسلة الزمنية المراد اختبارها.

Δ = الفروق الأولى للسلسلة.

Σ = علاقة الجمع.

∈ = حد الخطأ في النموذج.

وينطوي اختبار(ديكي ـ فوللر الموسع) على فرضية العدم B = 0 مقابل الفرضية البديلة B>0، ويتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيم(τ* المحسوبة) أكبر من(τ الجدولية)[1]. وفي حالة اجتياز متغيرات الدراسة هذا الاختبار(أي أن السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة)، يعني ذلك أن جميع النتائج الإحصائية المتحصل عليها بما في ذلك معامل التحديد(R^{-2}) حقيقية، وعلى ذلك يمكن فحص اتجاه العلاقة السببية للمتغيرات باستخدام طريقة (Granger).

1- بالنسبة لمتغير حجم الصادرات الليبية(EX):

ينص هذا الاختبار على استعمال طريقة المربعات الصغرى وبوجود ثابت B1 واتجاه عام B2t، وبالاعتماد على الجدول رقم(1) وكذلك الاستعانة ببرنامج(Eviews.3)، حصلنا على النتائج الواردة أدناه في الجدول رقم(2):

جدول رقم(2) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير الصادرات الليبية خلال الفترة(1985- 2009)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(EX,2)

-2.6819	1% Critical Value*		-2.383692	ADF Test Statistic
-1.9583	5% Critical Value			
-1.6242	10% Critical Value			
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EX,3)				
Method: Least Squares				
Date: 05/04/12 Time: 15:27				

[1] علي بن عثمان الحكمي، تحليل العلاقة السببية بين النقود والناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك بعد العزيز للاقتصاد والإدارة، السنة 18، 2006، ص188.

تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي(Eviews.3).
ومن خلال نتائج الجدول أعلاه، تبين أن السلسلة الزمنية لمتغير الصادرات الليبية(EX) مستقرة عند مستوى معنوية(5٪، 10٪)، وعند الفرق الثاني للسلسلة الزمنية، حيث أن القيمة المطلقة لـ(τ* المحسوبة) أكبر من القيمة المطلقة لـ(τ' الجدولية) 2.38- > (1.95- ، 1.62-) على التوالي، أي أن السلسلة الزمنية لهذا المتغير مستقرة، وعليه يمكن إجراء اختبار جرانجر للسببية.

2- بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي(GDP):

ينص هذا الاختبار على استعمال طريقة المربعات الصغرى، وبوجود ثابت B1 واتجاه عام B2t، وبالاعتماد على الجدول رقم(1) وكذلك الاستعانة ببرنامج(Eviews.3) تحصلنا على النتائج الواردة في الجدول رقم(3):

جدول رقم(3) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال الفترة(1985- 2009)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GDP,2)

-3.7856	1% Critical Value*	-4.597742	ADF Test Statistic
-3.0114	5% Critical Value		
-2.6457	10% Critical Value		
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
Dependent Variable: D(GDP,3)			
Method: Least Squares			
Date: 05/04/12 Time: 15:33			

تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي(Eviews.3).
ومن خلال نتائج الجدول أعلاه، تبين أن السلسلة الزمنية لمتغير الناتج المحلي الإجمالي الليبي(GDP) مستقرة عند مستوى معنوية(1٪، 5٪، 10٪)، وعند الفرق الثاني للسلسلة الزمنية، حيث أن القيمة المطلقة لـ(τ* المحسوبة) أكبر من القيمة المطلقة لـ(τ' الجدولية) 4.59- > (3.78- ، 3.01- ، 2.64-) على التوالي، أي أن السلسلة الزمنية لهذا المتغير مستقرة، وعليه يمكن إجراء اختبار جرانجر للسببية.

3- بالنسبة لمتغير الإنفاق الاستثماري في ليبيا(iv):

ينص هذا الاختبار على استعمال طريقة المربعات الصغرى، وبوجود ثابت B1 واتجاه عام B2t، وبالاعتماد على الملحق الإحصائي، وكذلك الاستعانة ببرنامج(Eviews.3) تحصلنا على النتائج الواردة في الجدول رقم(4):

جدول رقم (4) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير الإنفاق الاستثماري الليبي خلال الفترة(1985- 2009)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(iv,2)

-2.6756	1% Critical Value*	-3.388782	ADF Test Statistic
-1.9574	5% Critical Value		
-1.6238	10% Critical Value		
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
Dependent Variable: D(IV,2)			
Method: Least Squares			
Date: 05/04/12 Time: 15:45			

تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي(Eviews.3).

ومن خلال نتائج الجدول أعلاه، تبين أن السلسلة الزمنية لمتغير الإنفاق الاستثماري الليبي(iv) مستقرة عند مستوى معنوية(1٪، 5٪، 10٪)، وعند الفرق الأول للسلسلة الزمنية، حيث أن القيمة المطلقة لـ(*τ المحسوبة) أكبر من القيمة المطلقة لـ('τ الجدولية) 3.38- > (2.67- ، 1.95- ، 1.62-) على التوالي، أي أن السلسلة الزمنية لهذا المتغير مستقرة، وعليه يمكن إجراء اختبار جرانجر للسببية.

ومن خلال نتائج الجداول الثلاثة السابقة اتضح أنه يمكن إجراء اختبار جرانجر لتحيد العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، وكذلك يمكننا هنا الاطمئنان على سلامة جميع الاختبارات الإحصائية التي ستجرى خلال الجزء القادم من البحث ومن أهم هذه الاختبارات هو معامل التحديد.

سادساً: قياس أثر حجم الصادرات والإنفاق الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة(1985- 2009):

تم تقدير نموذج قياسي تضمن الناتج الحلي الإجمالي الليبي كمتغير تابع(GDP)، وحجم الصادرات الليبية كمتغير مستقل(EX)، والإنفاق الاستثماري الليبي(IV)، خلال الفترة (1985- 2009)، وبذلك تم اختيار الصيغة الدالية المناسبة[1] والتي تنسجم مع الهدف من هذه الدراسة، وتم اعتماد البرنامج القياسي(Eviews.3) من أجل تقدير هذه العلاقة كمياً، وعليه فإن الصيغة الضمنية لنموذج الدراسة سوف تأخذ الشكل التالي:

$$GDP= B0+ B1EX+B2IV$$

حيث أن: GDP الناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال الفترة(1985- 2009).

EX حجم الصادرات الليبية خلال نفس الفترة.

IV حجم الإنفاق الاستثماري في ليبيا خلال نفس الفترة.

وبالاستعانة ببيانات الجدول رقم (1) والملحق الإحصائي، وباستخدام البرنامج القياسي(Eviews.3)، تم الحصول على نتائج التقدير الإحصائي والمتضمن بالجدول رقم (5):

[1] لقد تم استخدام متغير معدل النمو الاقتصادي الليبي كمتغير تابع، ومعدل النمو في الصادرات الليبية وحجم الإنفاق الاستثماري كمتغيرين مستقلين، ولكن النتائج جاءت غير منسجمة مع المنطق الاقتصادي، فضلاً عن الانخفاض الشديد في معامل التحديد، لذلك تم استبعاد هذه العلاقة والاستعانة بالنموذج المقترح في هذه الدراسة.

جدول رقم (5) نتائج التقدير القياسي لنموذج الدراسة

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Date: 05/04/12 Time: 16:16				
Sample: 1985 2009				
Included observations: 25				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	6.061901	1132.503	6865.120	C
0.0000	8.206571	0.170126	1.396153	EX
0.5158	0.660454	0.481522	0.318023	IV
29609.36	Mean dependent var		0.982829	R-squared
32497.03	S.D. dependent var		0.981268	Adjusted R-squared
19.75032	Akaike info criterion		4447.686	S.E. of regression
19.89659	Schwarz criterion		4.35E+08	Sum squared resid
629.6197	F-statistic		-243.8790	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)		0.755246	Durbin-Watson stat

تم الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي(Eviews.3).

1- التفسير الاقتصادي:

من خلال الجدول رقم(5) تبين أن هناك علاقة قوية تربط بين متغيرات النموذج، حيث أوضح معامل انحدار المتغير المستقل الأول على المتغير التابع أن زيادة حجم الصادرات الليبية بمقدار مليون دينار يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الليبي بمقدار(1.40مليون دينار) خلال فترة الدراسة، وتدل قيمة هذا المعامل على الأهمية القصوى لقطاع الصادرات الليبية، وتوضح من جانب آخر حقيقة جوهرية مفادها أن النفط يشكل نسبة كبيرة من صادراتها، مما يلقي بضلالها على الناتج المحلي الإجمالي، لا سيما وأن ليبيا تفتقر إلى قاعدة صناعية متنوعة تساعد في تخفيف الاعتماد على المورد النفطي، ويؤكد ذلك أيضاً درجة الارتباط بين المتغيرين إذ بلغت هذه القيمة (98.7٪)، أما بالنسبة للمتغير المستقل الثاني(الإنفاق الاستثماري) فيوضح معامل المرونة الخاص بهذا المتغير أن زيادة حجم الإنفاق الاستثماري الليبي بمقدار مليون دينار، يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الليبي بمقدار(318) ألف دينار ليبي خلال الفترة(1985- 2009)، وتؤكد هذه النتيجة أن وتيرة الاستفادة من حجم

الإنفاق الاستثماري تسير بوتائر ضعيفة نسبياً، ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب من أهمها الانخفاضات المستمرة في أسعار النفط الخام خصوصاً خلال فترة التسعينيات، وكذلك الحصار الاقتصادي وما تبعه من أضرار جسيمة على الاقتصاد الليبي برمته، كل ذلك كان له تأثير واضح على حجم الإيرادات النفطية، مما سبّب انخفاضاً في حجم الإنفاق الاستثماري خلال تلك الفترة.

2- التفسير الإحصائي:

من خلال النتائج المدرجة بالجدول رقم(5) يمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد بلغت(R=%98)، وهذا يعني أن (98٪) من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي الليبي يمكن تفسيرها بالتغيرات التي تحدث في حجم الصادرات الليبية وحجم الإنفاق الاستثماري الليبي خلال الفترة(1985- 2009)، أما قيمة معامل ديربن واتسون(D.W=0.75) فتدل على أنها تقع في منطقة عدم الحسم بوجود مشكلة الارتباط الذاتي من عدمه عند مستوى معنوية (1٪، 5٪)، كذلك تبين من خلال نتائج التحليل أن قيمة المعلمة(b_1) معنوية، لأن قيمة(t) المحسوبة لها أكبر من قيمة(t) الجدولية عند جميع مستويات المعنوية(1٪، 5٪، 10٪)، أما قيمة المعلمة(b2) فإنها غير معنوية، أي أنها لم تجتز اختبار(t) عند مستوى معنوية(1٪، 5٪)، كما أن قيمة(F =629.6) تؤكد أن النموذج المقدر معنوي عند جميع مستويات المعنوية المتعارف عليها، أي نرفض فرض العدم القائل بأنه لا توجد علامة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، أما معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي الليبي وحجم الصادرات الليبية خلال فترة الدراسة فتدل قيمته البالغة(rGDP,ex=99%) على قوة العلاقة بين هذين المتغيرين، أما العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الليبي والإنفاق الاستثماري خلال فترة الدراسة فتدل قيمته البالغة(rGDP, iv=96%) على قوة العلاقة أيضاً بين المتغيرين.

سابعاً: دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة:

سوف يتم الاعتماد في هذا الجزء من البحث على طريقة(Granger) لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات، ويقصد بالعلاقة السببية هو مدى تسبب نمو متغير معين في نمو متغير آخر أم لا، أو العكس، أو هناك تأثير متبادل، وسوف تهدف هذه الدراسة إلى معرفة اتجاه السببية بين المتغيرين المستقلين والمتغير التابع، وهل هي علاقة عكسية أو تبادلية أو ليس هناك علاقة على الإطلاق، وسوف يتم ذلك بطريقة(Granger).

ومن الناحية النظرية، فإن التركيز على العلاقة السببية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية تعمل على فهم أفضل للظواهر الاقتصادية، وتعتبر عملية التنبؤ أساسية في إثبات العلاقة السببية وعلى ذلك فإننا نقول[1]:

- أن X يسبب Y ، أي أن العلاقة في الاتجاه ($X \rightarrow Y$).
- ونقول أن Y يسبب X، أي أن العلاقة في الاتجاه ($Y \rightarrow X$).
- وتكون العلاقة تبادلية، أي أن Y يسبب X، وX يسبب Y ($X \leftrightarrow Y$).

واقترح Granger مفاهيم السببية بين متغير X ,Y الاختبار المناسب لدراسة السببية هو اختبار Fisher، حسب الفرضيات التالية:

H0: X لا يسبب Y.

H1: X يسبب Y.

ومن خلال دراستنا هذه فإننا سوف نقوم بدراسة العلاقة السببية بين حجم الصادرات الليبية وحجم الإنفاق الاستثماري الليبي، والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1985- 2009) وذلك باستخدام برنامج(Eviews.3)، وبالتالي فإن البرنامج أعطانا النتائج الواردة في الجدول رقم(6):

جدول رقم (6) نتائج اختبار السببية لجرانجر بين متغيرات الدراسة

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/04/12 Time: 17:11			
Sample: 1985 2009			
Lags: 2			
Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.02474	4.57537	23	EX does not Granger Cause GDP
0.04600	3.67144		GDP does not Granger Cause EX
1.0E-07	44.8372	23	IV does not Granger Cause GDP
1.0E-07	44.9631		GDP does not Granger Cause IV

تم الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي(Eviews.3).

ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(6) يتضح لنا ما يلي:

[1] بلقلة براهيم، آليات تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص183.

بالنظر إلى حالة «حجم الصادرات الليبية تسبب التغير في الناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال فترة الدراسة» فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر(F) يؤكد أن(F) المحتسبة والبالغة(4.57) هي أكبر من(F) الجدولية عند مستوى معنوية(5٪ ، 10٪) وهذا يعني أن الصادرات تسبب التغير في الناتج المحلي الإجمالي الليبي.

أما بالنسبة لحالة «التغير في الناتج المحلي الإجمالي الليبي يسبب تغير في حجم الصادرات الليبية» فإنا نسجل أن قيمة(F) المحتسبة والبالغة(3.67) هي أكبر من(F) الجدولية عند مستوى معنوية(5٪ ، 10٪) وهذا يعني أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي يسبب تغيراً في حجم الصادرات، ونخلص في النهاية أن هناك علاقة تبادلية بين متغيري الدراسة (EX↔GDP).

وبالنظر إلى حالة «حجم الإنفاق الاستثماري الليبي يسبب التغير في الناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال فترة الدراسة» فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر(F) يؤكد أن(F) المحتسبة والبالغة(44.83) هي أكبر من(F) الجدولية عند جميع مستويات المعنوية المعروفة(1٪ ، 5٪ ، 10٪) وهذا يعني أن حجم الإنفاق الاستثماري يسبب التغير في الناتج المحلي الإجمالي الليبي.

أما بالنسبة لحالة «التغير في الناتج المحلي الإجمالي الليبي يسبب تغير في حجم الإنفاق الاستثماري الليبي» فإنا نسجل أن قيمة(F) المحتسبة والبالغة(44.96) هي أكبر من(F) الجدولية عند جميع مستويات المعنوية(1٪ ، 5٪ ، 10٪) وهذا يعني أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي يسبب تغيراً في حجم الإنفاق الاستثماري الليبي خلال فترة الدراسة، ونخلص في النهاية أن هناك علاقة تبادلية بين متغيري الدراسة(IV↔GDP).

ثامناً: النتائج:

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي:

1- إن الصادرات النفطية لا تزال مستحوذة على إجمالي الصادرات الليبية، على الرغم من ارتفاع مساهمة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات خلال بعض سنوات الدراسة، حيث بلغت هذه النسبة مثلاً(24٪) خلال عام(2001) ومن ثم أخذت في التناقص الشديد بعد هذا العام حيث وصلت إلى(1.9٪) عام(2008)، وبلغ متوسط مساهمة الصادرات غير النفطية خلال فترة الدراسة ككل بما لا يتجاوز(6.7٪) من إجمالي الصادرات الليبية، وبالتالي فإن هذه النتيجة تدفعنا لقبول فرضية البحث.

2- من خلال نتائج الدراسة القياسية تبين أن حجم الصادرات الليبية(المتغير المستقل) تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي(المتغير التابع)، حيث بلغت مرونة النمو لهذه الصادرات(1.4) بمعنى أن كل زيادة في حجم الصادرات الليبية بمقدار(دينار واحد) يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار(1.4دينار) خلال الفترة(1985- 2009)، وهذا يؤكد على اعتماد الناتج المحلي الليبي على قطاع الإيرادات النفطية كمصدر أولي في تمويل كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وبالتالي فإن هذه النتيجة تدعم قبولنا لفرضية البحث.

3- أشارت الدراسة القياسية المستندة على منهج السببية(Granger) إلى أن هناك علاقة تبادلية التأثير بين الصادرات الليبية والناتج المحلي الإجمالي، أي أن كلا هذين المتغيرين يؤثران في بعضهما البعض، وهذه النتيجة تدفعنا لقبول فرضية البحث.

4- تؤكد الدراسة القياسية الخاصة باختبار استقرار السلاسل الزمنية، أن السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة هي سلاسل مستقرة، وبالتالي فإن جميع النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة القياسية هي نتائج حقيقية ويمكن قبولها اقتصادياً، وكذلك يمكن من خلال هذا الاختبار التأكد من نتائج اختبار العلاقة السببية لجرانجر.

تاسعاً: المقترحات:

توصي الدراسة بمجموعة من المقترحات وهي:

1- ضرورة تفعيل بعض السياسات التصديرية التي من شأنها زيادة معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا، ومن ضمن هذه السياسات(سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات)، كذلك من الممكن العمل بشكل واسع على مواءمة هذه السياستين لأن تعمل جنباً إلى جنب وذلك من خلال الاهتمام بجميع الأدوات والقنوات التي تكفل قيامها بدور فعّال في دعم واستقرار النمو الاقتصادي في ليبيا.

2- العمل على ترشيد استخدام الإيرادات النفطية والفائض التجاري في رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية الأخرى، بمعنى آخر محاولة توجيه الإيرادات النفطية المتحصل عليها من قطاع التصدير نحو إقامة قاعدة إنتاجية تغطي احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات المختلفة، وتكوين قاعدة ناشئة للتصدير.

3- إعطاء دور أكبر لقطاع الصناعة التحويلية من خلال إعادة هيكلة وإصلاح الوحدات الصناعية، وإيجاد حلول لمشاكل هذا القطاع، والعمل على إعفاء واردات النشاط الصناعي

(مواد خام ومستلزمات تشغيل) من الرسوم الجمركية، مع إلغاء ضريبة الإنتاج وزيادة التعرفة الجمركية على المنتجات الصناعية المستوردة المماثلة للإنتاج الصناعي المحلي.

4- الاهتمام أكثر بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديري، وتوفير الدعم المادي والمعنوي لها، ومن أهم هذه المشروعات والتي تكون عناصر إنتاجها متوفرة في ليبيا هي (الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية).

المراجع

أولاً: الكتب والبحوث والدوريات العربية:

1- أريج دياب، تجارب دولية ناجحة في تنمية الصادرات (التجربة السنغافورية)، إدارة التحليل والمعلومات، أبو ظبي، 2009.

2- إسماعيل محمد محروس، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1992.

3- بشير الحموي، تنويع الصادرات الزراعية السورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2006.

4- بلقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بوعلي، الجزائر، 2009.

5- شعبان رأفت محمد، نظم تمويل وضمان ائتمان الصادرات(مع دراسة التجربة المصرية)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

6- عابد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر ، السنة التاسعة، العدد27،2005.

7- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2000.

8- عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005.

9- عبد الله محمد شامية، الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، بنغازي، 2005.

10- عبد المجيد قدري، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2001.

11- علي بن عثمان الحكمي، تحليل العلاقة السببية بين النقود والناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك بعد العزيز للاقتصاد والإدارة، السنة 18، 2006.

12- علي توفيق الصادق، القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في ظل الأسواق العالمية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الخامس، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 1999.

13- فؤاد اللحام، الصناعة السورية وتحديات المستقبل، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2010.

14- فؤاد اللحام ومحمد الشاعر وخليل نيازي، الصناعة السورية في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2009.

15- محمد صافي أبودان، واقع الصناعة السورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2004.

16- محمد مسلم المجالي، الصادرات الوطنية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1999.

17- محمود حامد عبد الرازق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

18- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، 2002.

19- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، مجلدات متعددة.

20- مصرف ليبيا المركزي, النشرة الاقتصادية, إدارة البحوث والإحصاء, المجلد50،48، طرابلس، 2008، 2010.

21- نجوى على خشبة القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العددان 415- 416، 1989.

22- الهادي بو لقمة, سعد القزيري, ليبيا دراسة في الجغرافية, الدار الليبية للنشر والتوزيع والإعلان, سرت, 1995.

23- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، الكتاب الإحصائي ، أعداد مختلفة.

24- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2001.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Baker , Mohamed , m , and Russell , A . 1999 An analysis of Libya's Revenue pre barrel from crude oil up stream activities , 1961 – 1993.

2 - Hurbert Schmitz, " Industrialization strategies in less Development countries, some lesson of historcial experience", Jornal of Development studies, Vol 121, NO 1,1984,P13.

3- Kim Lins and Amsden , Alic H , "Republic of Korea", World Development, vol. 120, No.516, 1984.

الملحق الإحصائي (بالمليون دينار)

السنة	الإنفاق الاستثماري
1985	1402.7
1986	1117.1
1987	788.8
1988	722.4
1989	823.4
1990	702.0
1991	723.3
1992	396.8
1993	405.5
1994	507.3
1995	318.9
1996	660.9
1997	847.1
1998	485.2
1999	794.1
2000	1541.0
2001	1539.0
2002	3701.7
2003	2530.0
2004	6718.0
2005	10273.0
2006	11039.0
2007	18993.0
2008	28903.3
2009	20251.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، أعداد متنوعة خلال الفترة 1990- 2010.